الاستفهام بين لزوم التصدر ومنع الإعمال

د. صالح حسين الأخضر

مقدمة

المعاني كامنة في النفس يعبر عنها بألفاظ مخصوصة، كل منها تؤدي معنى مناظرا لها، وهذا جل ألفاظ اللغة، فمقابل كل لفظ معنًى نحو "قرأ" يفيد فعل القراءة، و"كتب" يفيد فعل الكتابة، و"درس" يفيد فعل الدراسة، و"علم" يفيد فعل العلم، و"السماء" يفيد معنى ما أضلنا وعلانا، و"البحر" يفيد المسطح المائي الذي حولنا، وغيرها، وهناك معان عامة تستعمل في مواطنها الخاصة كالنفي وهو ضد الإثبات، فإذا أطلق الكلم حمل على الإثبات؛ لأنه الأصل، وإذا أريد نقض الإثبات نُفِي، فالنَّفْيُ فرع الإثبات، كما التعريف فرع التنكير، والتأنيث فرع التذكير، فجعلت العرب للمعاني العامة أدوات تفضي إليها كالنفي والتعريف والتأنيث والتوكيد والشرط والتشبيه وغيرها، ولتكررها ودورانها على ألسنة العرب اختصرته على حرف واحد وهو الأصل- وقد يكون على حرفين أو أكثر- إيجازا للسهولة والتيسير.

فالحرف في لغة العرب قسمان: حرف مبنى، وحرف معنى، وبالاعتبار الثاني فإن الحرف أحد أقسام الكلمة، وأحد عواملها، وتحمل عليه بعض الأسماء نحو: "أين" و"متى" في الاستفهام والشرط وغير ذلك.

وألفاظ اللغة يطلب بعضُها بعضًا في الربط والعمل، ويؤثر بعضُها في بعض تبعا للمعاني، فإذا نطق المتكلم بفعل استوجب فاعلا، وقد يطلب غيره من مكملات الجملة، وإذا ابتدأ باسم فلا بد له من خبر، وإذا أراد أن ينفي قولا أو يؤكده جاء بما يفيد ذلك، وقد يحتاج المتكلم إلى أن يربط بين لفظين أو جملتين لا يصل أحدهما إلى الثاني إلا برابط فيؤتى بالحرف نحو: مررت بزيد، وأصل العمل للفعل، ثم الاسم المحمول عليه كاسم الفاعل، وأخيرا الحرف.

ولكن قد يحدث أحـــيانا ما يقطـــع هذا العـــمل ويمنعه، كدخول بعض الحروف على

بعض العوامل، فدخول "ما" على الفعل تمنعه من العمل نحو: قلما يجود البخيل، وطالما

نصحته، وتارة تدخل على حرف عامل فتهمله نحو: إنما محمد رسول.

وبعض المعاني يستلزم أن يكون في موضع بحيث يكون مانعا لما قبله في التأثير على ما بعده؛ لأن ما بعده في حيزه، فتكون مانعة لغيره من العمل فيه.

وحرف المعنى- بعامة- إما أن يكون عاملا فيؤثر على ما بعده إعرابا كحروف الجر والنصب والجزم، نحو مررت بزيدٍ، وإن زيدًا قائمٌ، ولن يقومَ زيدٌ، ولم يقمْ زيدٌ، وتارة لا يعمل نحو: ما زيدٌ قائمٌ، ما ضربت إلا زيدًا، فـ"ما" غير عامل في زيد، و"إلا" لم تعمل فيما بعدها؛ لأن "زيدا" معمول للفعل لا لـ"إلا" لكون الاستثناء مُفرَّغا، وإما أن يتوسط عاملا أو غير عامل، وهو على وجهين:

1- غير مانع لعمل ما قبله فيما بعده كـ"أل" المعرفة، و"لا" النافية نحو: مررت بالرجل، وجئت بلا زاد.

2 - مانع لعمل ما قبله فيما بعده كـ"ما" الكافة" ولام الابتداء نحو: إنما زيدٌ قائمٌ، علمت لَزيدٌ قائمٌ، فـ"إنّ" عاملة في "زيد" النصب، ولكنها كُفَّت بـ"ما"، وعَلَّقت اللامُ عملَ "علم" فلم تنصب مفعولين.

ومن هذه المعاني الممتنعة- أحيانا- من الإعمال، والمانعة للإعمال الاستفهام إذا توسطت أدواته بين كلامين قد يعمل السابق منهما في التالي أو العكس، ولكون الاستفهام أحد المعاني المانعة للإعمال خصصته بالبحث وجعلت عنوانه

"الاستفهام بين لزوم التصدر ومنع الإعمال"

لأتناول فيه بعض أدواته المانعة للعمل أنموذجا لغيرها، وإلا فالبحث فيها يحتاج إلى أوسع من ذلك وأشمل، وبنيتُه على مقدمةٍ وثلاثة مباحث وخاتمة مذيَّلاً بفهارس لمصادره، فأسأل الله تعالى التوفيق والسداد إنه ولي ذلك والقادر عليه، فهو حسبي ونعم الوكيل.

المبحث الأول: الاستفهام ولزوم الصدارة

من حروف المعانـــي ما لا يقـــع إلا في صدر جملتـــه، واعتـــبار التصـــدر إنما هو

بحسب اعتبار جملته، فاعتبار التصدر مخصوص بجملته الصغرى وإن وقع في نطاق جلمة كبرى، كالفعل فإنه في حقيقة أمره لا يكون إلا في صدر جملته وإن سبقه كلام نحو: التلميذ يكتب الدرس، فـ"يكتب" متصدر لجملته، وفاعله ضمير يعود على المبتدأ، و"الدرس" مفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، ونحو قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾[1] فـ"كفر" صدر جملة صلة الموصول، و"أنذر" صدر جملة الاستفهام، وكذلك "تنذر" صدر الجملة المعادلة، و"يؤمن" صدر الجملة المنفية بـ"لا"، ولم يمنع تصدرها كونها في جملة كبرى، وكذلك الحرف كما في الآية السابقة، فهمزة الاستفهام متصدرة لجملتها ولو كانت في سياق الجملة الكبرى، فالمستفهَم عنه الإنذار من عدمه، وإذا حكم لحرف من حروف المعاني بوجوب تصدره في جملته فلا يكون ما قبلها عاملا فيما بعدها؛ لأن ما قبلها في جملة أجنبية عن جملة ما بعدها، والعامل والمعمول لا بد أن يكون لهما اتصال حتى تتحقق علاقة الإعمال، ولهذا منع النحاة أن يكون الخبر جملة لا ضمير فيها يعود على المبتدأ، كما لا يجوز خلو جملة الصلة من ضمير يعود على الاسم الموصول فلا يقال: "محمد جاء زيد"؛ لانفصال المعنى، فلا رابط بين "محمد" وجملة "جاء زيد"، كما لا رابط بين "الذي" وجملة "زيد قائم" في قولنا: جاء الذي زيد قائم، ومن الحروف التي وجبت لها الصدارة ولا يعمل ما قبلها فيما بعدها أدوات الاستفهام.

فالاستفهام معنى عام يدل على طلب العلم بشيء ما، وهو مصدر الفعل استفهم السداسي، وأصله من "الفهم" وهو من أنواع الإنشاء الطّلبي، لطلب الإفهام والإعلام حتى تحصل لدى المستفهم فائدة كانت مجهولة عنده، وقد يراد به غير المعنى الأصلي له ويستدل عليه بالقرائن، والفائدة هي تصور معنى اللفظ، وإذا ذُكر اللفظ عُقل المراد، وحدثت صورته في الذهن، قال الجرجاني: "الفهم تصور المعنى من لفظ المخاطب"[2]، فالمعنى له حقيقة في الواقع، وصورة في الذهن، ولفظ يدل عليه، ولا يكتمل الفهم إلا بها مجتمعة، فلربما ينطق المتكلم بمركب لا واقع له كالألفاظ المهملة، أو له واقع ليس في ذهن المخاطب صورته كأن يُحدَّث بشيء لم يطلع عليه كألفاظ المصطلحات العلمية الحديثة لرجل أمِّيٍّ، أو عدم وجود اللفظ الرابط بين ما له صورة في الذهن وحقيقة في الواقع، وكثيرا ما تُرى أشياء في الواقع ليس لها أو لوظائفها صورة في الذهن فيسأل عنها لمعرفة حقيقتها، وهذا الطلب مما يسميه النحاة الاستفهام، فالهمزة والسين والتاء، دالة عليه، قال الجرجاني :"الاستفهام استعلام ما في ضمير المخاطب، وقيل: هو طلب حصول صورة الشيء في الذهن، فإن كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين الشيئين أو لا وقوعها فحصولها هو التصديق و إلا فهو التصور"[3].

---

[1] البقرة الآية 5.

[2] التعريفات 120.

[3] التعريفات 20. وانظر: مفتاح العلوم 302، 308.

فالتصور: إدراك المعاني مفردة، ولا تتعلق بالنسبة التي بين المسند والمسند إليه، بمعنى أن لا تكون هناك نسبة بين المفردات، فـ"زيد" و"عمرو" و"القرآن" و"الله" ونحوها كلها مفردات، ولا رابط بينها، ولذا فهي تصورات، ولا يكون إلا في الإيجاب.

وأما التصديقُ: هو إدراكُ النسبةِ بين اللفظين، سواء أكانت نسبة الفعل إلى فاعله، أو المبتدأ إلى خبرِهِ، نحو: زيد قائم، والله عالم، ومحمد- صلى الله عليه وسلم- نبيٌّ، فإدراك النسبة هي التصديق، ويكون في الإيجاب والسلب[1].

وحرف الاستفهام يقع في صدر الجملة، ولذا لا يكون له موقع بين العامل ومعموله، قال سيبويه: "فحرف الاستفهام لا يفصل به بين العامل والمعمول"[2]، وكذلك لا يعمل فيه ما قبله، قال النحاس: "والنحويون يقولون: لا يعمل في الاستفهام ما قبله، قال أبو جعفر: وحقيقة العلة في ذلك أن الاستفهام معنى، وما قبله معنى آخر، فلو عمل فيه ما قبله لدخل بعض المعاني في بعض"[3]، لكن يجوز أن يجر بحرف الجر أو بالإضافة قال الصبان: "ما لم يكن حرف جر نحو: ممن أخذت؟ وبم جئت؟ وعم تسأل؟

وعلى أيِّ حال أتيت؟، أو مضافاً نحو غلام من أنت؟"[4].

إن الاستفهام دائم التصدر؛ لأن الجملة التي تأتي بعده مستفهم عن معناها سواء كان تصورا أو تصديقا، قال ابن الحاجب: "حرفا الاستفهام: الهمزة، و"هل"، لهما صدر الكلام"[5]، فحصول معنى الاستفهام في ذهن المتكلم نفسه سابق للتكلم، وكذا سابق عن فهم المستفهَم عنه، إذ لو كان معلوما لدى المتكلم لما استفهم عنه، فالمتكلم ينشئ كلاما لطلب الاستعلام، وتفيده أدوات الاستفهام، فمرتبة أداة الاستفهام لا بد أن تسبق المستفهم عنه، وإن كانت الجملة في الأصل سابقة وضعا لتأخره عنها، ودخوله عليها يغير معناها، والمغيّر قبل المغيَّر، ولذا تصدرت أدوات الاستفهام جملتها قال الرضي: "وإنما وجب تصدير متضمن معنى الإنشاء؛ لأنه مؤثر في الكلام، مخرج له عن الخبرية، وكل ما أثر في معنى الجملة من الاستفهام، والعرض، والتمني، والتشبيه ونحو ذلك فحقه صدر تلك الجملة خوفا من أن يحمل السامع تلك الجملة على معناها قبل التغيير، فإذا جاء المغير في آخرها تشوش خاطره؛ لأنه يجوز رجوع معناه إلى ما قبله من الجملة مؤثرا فيها، ويجوز بقاء الجملة على حالها فيترقب جملة أخرى، يؤثر ذلك المغير فيها"[6].

ولكون الاستفهام متصدر جملته حكما وترتيبا فلا يصح أن يكون ما قبله عاملا فيما بعده، قال الشهاب الخفاجي: "وتخطي العامل مانع للصدارة"[7]، إلا على أن يكون الاستفهام جزءا من جملة هي معمولة لما قبلها، نحو قوله تعالى ﴿يَقُولُ أَإِنَّكَ لَمِنَ الْمُصَدِّقِينَ﴾[8]، فحرف الاستفهام وما دخل عليه في محل نصب مقول القول، ولكن لا يكون ما قبله عاملا فيما هو جزء منه، كما لا يكون ما قبل الاستفهام جزءا من جملة الاستفهام مقدم على الأداة عامل في الجزء المتبقي من الجملة بعد أداة الاستفهام، وقد تبنى جملته على الخبرية فتكون هي وما دخلت عليه في محل رفع خبر قال سيبويه: "لأنك تبتدئه لتنبه المخاطب، ثم تستفهم بعد ذلك، وذلك قولك: زيدٌ كم مرة رأيته؟ وعبدُ الله هل لقيته؟ وعمرو هلا لقيته، وكذلك سائر حروف الاستفهام؛ فالعامل فيه الابتداء"[9]، وقال العكبري: "ولا يعمل في الاستفهامِ ما

---

(1) ينظر: الخلاصة في علوم البلاغة 11.
(2) الكتاب 128/1.
(3) إعراب القرآن للنحاس 126/3. وينظر: اللباب في علل البناء والإعراب 132/2.
(4) حاشية الصبان على الأشموني 502/2.
(5) شرح الرضي على الكافية 446/4.
(6) المصدر نفسه 157/3.
(7) عناية القاضي وكفاية الراضي "حاشية الشهاب على البيضاوي"119/7.
(8) الصافات الآية 52.
(9) الكتاب 127/1.

قبله؛ لأن أداة الاستفهام لها صدر الكلام، إذ كانت تفيد في الجملة معنى لم يكن، فلو أعملتَ فيها ما قبلها لصارت وسطا، وذلك ممتنع كما يمتنع قولك: لأضربن أزيداً في الدار، فإن قيل: فقد جاء في الحديث: صنعتَ ماذا؟، قيل: هو محمول على أنه قُدّر حذف الفعل وتركه، ثم ابتدأ وقال: ماذا؟، ولم يذكر بعده فعلا لدلالة المذكور المقدر الحذف عليه، وقيل: أراد ماذا صنعتَ؟، فحذف "ماذا" ثم جاء بـ"ماذا" بعدها دليلا على المحذوف"[1]، وقال أبو حيان: "والاستفهام يمنع أن يعمل ما بعده فيما قبله"[2].

المبحث الثاني: من أدوات الاستفهام الحرفية

أدوات الاستفهام نوعان حروف وأسماء، وأحرف الاستفهام ثلاثة: الهمزة و"هل" و"أم" قال الأنباري: "إن قال قائل كم حروف الاستفهام قيل ثلاثة أحرف: الهمزة و"أم" و"هل"، وما عدا هذه الثلاثة فأسماء وظروف أقيمت مقامها، فالأسماء "مَنْ" و"ما" و"كم" و"كيف" والظروف "أين" و"أنى" و"متى" و"أيّ حين" و"أيّان" و"أيُّ" يحكم عليها بما تضاف إليه"[3]، وللإيجاز فقد اقتصرت في هذا المبحث على حرفين هما الهمزة و"هل".

1- الهمزة

من استعمالات الهمزة أن تكون حرف استفهام، وهي أم الباب، وهو حرف لا محل له من الإعراب يدخل على الجملتين الاسمية والفعلية فيحيلهما من الخبر إلى الإنشاء نحو أمحمد قائم؟، وأقام محمد؟ قال تعالى ﴿أَأَنتُم أَنزَلْتُمُوه مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنزِلُونَ﴾[4]

وقوله ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لاَّ يَخْلُقُ﴾[5]، وقول المتنبي:

أَلآلِ إِبْرَاهِيمَ بَعْدَ مُحَمَّدٍ إِلاَّ حَنِينٌ دَائِمٌ وَزَفِيرُ[6]

وقوله تعالى ﴿أَيَأْمُرُكُم بِالْكُفْرِ﴾[7] وقوله تعالى ﴿أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءَ أَن يَّخْسِفَ بِكُمُ الأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾[8]، قال الرضي: "إلا أن الهمزة تدخل على كل اسمية، سواء كان الخبر فيها اسما أو فعلا"[9]، وقال المرادي: "فأما همزة الاستفهام فهي حرف مشترك يدخل على الأسماء والأفعال لطلب تصديق نحو: أزيد قائم؟ أو تصور نحو: أزيد عندك أم عمرو"[10]، ولكن الأغلب دخوله على الجملة الفعلية؛ لأنه استخبار واستعلام عن متغيرات، والحدث متغير قال الرازي: "لأن الاستفهام إنما يكون عن الأفعال والحوادث"[11].

وقد يلاحظ في بعض التراكيب أنها متوسط لجملة كبرى، ولكن العبرة بالعمل لا بالتوسط فقد تدخل في جملة تابعة لما قبلها فتتوسط بينهما كقوله تعالى ﴿قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَارِهِينَ﴾[12] قال الكلبي :"الهمزة للاستفهام والإنكار، والواو للحال، تقديره: أنعود في ملتكم ويكون لنا أن نعود فيها ونحن كارهون"[13]، فالهمزة في الآية متصدرة للجملة الحالية ولو كنا كارهين، التي هي مقول القول الذي قبلها، ولكونها أم

---

(1) اللباب في علل البناء والإعراب132/2.
(2) البحر المحيط 265/8.
(3) أسرار العربية 385 .
(4) الواقعة الآية 72.
(5) النحل الآية 17.
(6) البيت من البحر الكامل للمتنبي في ديوانه 66 .
(7) آل عمران الآية 79.
(8) الملك الآية 16.
(9) شرح الرضي على الكافية 446/4.
(10) الجنى الداني 30.
(11) مفاتيح الغيب133/8.
(12) الأعراف الآية 87.
(13) التسهيل لعلوم التنزيل 233.

الباب لا تقع إلا متصدرة قال المرادي: "فالهمزة أعم، وهي أصل أدوات الاستفهام، ولأصالتها استأثرت بأمور، منها تمام التصدير بتقديمها على الفاء والواو وثم"...وكان الأصل في ذلك تقديم حرف العطف على الهمزة؛ لأنها من الجملة المعطوفة. لكن راعوا أصالـــة الهمـــزة، في استحقاق

التصدير، فقدموها بخلاف "هل" وسائر أدوات الاستفهام. هذا مذهب الجمهور"[1].

وهذا التصدر يجعلها لا تدخل على المعطوف إلا إذا كان جملة؛ لئلا يعمل ما قبلها فيما بعدها، فالمعطوف إن كان مفردا عامله ما قبل الهمزة لا يصح كقولك: قابلت زيدا أوَ عمرا؛ لأن عمرا معمول للفعل "قابل" لعطفه على زيد، والجملة في حكم الكلام المستقل؛ لأن العامل يعمل في المعمول بعده من تركيب جملتها ولو مقدرا، فلو قدرنا عاملا في الجملة السابقة غير "قابل" لصح الكلام من باب عطف الجمل، وقد ضعف إعمال ما قبل همزة الاستفهام في قوله تعالى ﴿أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ* أَوَءَابَاؤُنَا الأَوَّلُونَ﴾[2] على قراءة غير نافع وابن عامر بفتح الواو، فقد أعرب الزمخشري وغيره "آباؤنا" عطفا على اسم "إن" أو على الضمير في مبعوثون قال: "معطوف على محل "إن" واسمها، أو على الضمير في مبعوثون، والذي جوّز العطف عليه الفصل بهمزة الاستفهام، والمعنى: أيبعث أيضاً آباؤنا على زيادة الاستبعاد، يعنون: أنهم أقدم، فبعثهم أبعد وأبطَلُ"[3]، وقال الشيخ ابن عاشور: "ولا يضر الفصل بين المعطوف عليه الذي هو ضمير متصل وبين حرف العطف، أو بين المعطوف عليه والمعطوف بالهمزة المفضي إلى إعمال ما قبل الهمزة فيما بعدها، وذلك ينافي صدارة الاستفهام؛ لأن صدارة الاستفهام بالنسبة إلى جملته لا ينافيها عمل عامل من جملة قبله؛ لأن الإعمال اعتبار يعتبره المتكلم ويفهمه السامع فلا ينافي الترتيب اللفظي"[4]، وقال محيي الدين الدرويش: "جاز العطف مع أن ما بعد همزة الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله أن الهمزة الثانية مؤكدة للأولى فهي في النية مقدمة فصحّ عمل ما قبلها فيما بعدها"[5]، ورد أبو حيان رأي الزمخشري فقال: "فلا يجوز عطفه على الضمير؛ لأن همزة الاستفهام لا تدخل إلا على الجمل لا على المفرد؛ لأنه إذا عطف على المفرد كان الفعل عاملاً في المفرد بوساطة حرف العطف، وهمزة الاستفهام لا يعمل فيما بعدها ما قبلها فقوله ﴿أَوَ ءَابَاؤُنَا﴾ مبتدأ خبره محذوف تقديره: مبعوثون، ويدل عليه ما قبله، فإذا قلت: أقام زيد أوَ عمرو، فـ"عمرو" مبتدأ محذوف الخبر لما ذكرنا"[6]، وقال الألوسي: "والجواب بأن الهمزة هنا مؤكدة للاستبعاد، فهي في النية مقدمة داخلة على الجملة في الحقيقة، لكن فصل بينهما بما فصل قد بحث فيه بأن الحرف لا يكرر للتوكيد بدون مدخوله، والمذكور في النحو أن الاستفهام له الصدر من غير فرق بين مؤكد ومؤسس، مع أن كون الهمزة في نية التقديم يضعف أمر الاعتداد بالفصل بها، لا سيما وهي حرف واحد، فلا يقاس الفصل بها على الفصل بـ"لا" في قوله تعالى ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ ءَابَاؤُنَا﴾[7] "[8].

2- هل

"هل" حرف لا محل له من الإعراب دخيل على الاستفهام وليس أصلا فيه قال الرضي: "وثانيهما دخيل فيه وهو "هل" التي أصلها أن تكون بمعنى "قد" اللازمة للفعل"[9]، وقال: "وذلك لأن أصلها أن تكون بمعنى "قد""[10]، وقال السيوطي: "وقال أبو حيان وفي الإفصاح ذكر جماعة من النحويين وأهل اللغة أن "هل" تكون بمعنى "قد" مجردة من الاستفهام وربما فسروا بذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى

(1) الجنى الداني 31.
(2) الصافات الآية 17.
(3) الكشاف38/4.
(4) التحرير والتنوير 99/23.
(5) إعراب القرآن وبيانه375/6.
(6) البحر المحيط 95/9.
(7) الأنعام الآية 149.
(8) روح المعاني78/23.
(9) شرح الرضي على الكافية459/1..
(10) المصدر نفسه 446/4..

الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ﴾[1]"[2]، وفيها أقوال لخصها إبراهيم بن سالم الصاعدي في تحقيق كتاب اللمحة في شرح المُلحة في أربعة أقوال فقال: "اختلف النُّحاة في "هل" هل تأتي بمعنى "قد" أو لا؟ على عدة أقوال: القول الأول: أن "هل" أبدا بمعنى "قد"، وأن الاستفهام إنما هو مستفاد من همزة مقدرة؛ وهو مذهب الزّمخشري، ونقله في المفصل عن سيبويه، القول الثاني: أن "هل" بمعنى "قد" دون استفهام مقدر؛ وهو مذهب الفراء، والمبرد، والكسائي، القول الثالث: أنها تتعين لمعنى "قد" إن دخلت عليها همزة الاستفهام، وإن لم تدخل فقد تكون بمعنى "قد"، وقد تكون للاستفهام؛ وهو مذهب ابن مالك، القولُ الرّابع: أنّها لا تأتي بمعنى "قد" وإنما هي للاستفهام؛ وهو مذهب ابن هشام"[3]، وتبدل هاؤها همزة فيقال "أل"[4].

و"هل" يستفهم به عن التصديق الموجب قال الكفوي: "و"هل" هي للتصديق خاصة، وسائر الأدوات للتصور خاصة"[5]، ولكنها غير عاملة لعدم اختصاصها بأحد القبيلين نحو: هل زيد أخوك؟، وهل رأيت زيدا، وإن كان في جملتها فعل سواء كان صريحا أو مقدرا فتختص به قال الشيخ خالد الأزهري في شرحه لكلام ابن هشام: "(فإن منها ما لا يختص بالأسماء ولا بالأفعال، فلا يعمل شيئا كـ"هل") حيث لم يكن في حيزها فعل، فإنها تدخل على الاسم، (تقول: هل زيد أخوك") بخلاف ما إذا كان في حيزها فعل فتختص به إما صريحا، نحو: هل قام زيد (وهل يقوم) وإما تقديرا نحو: هل زيد قام؟ فزيد فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور على حد ﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ﴾[6] عند جمهور البصريين، وبالفعل المذكور عند الأخفش والكوفيين، ولاختصاص "هل" بالفعل إذا كان في حيزها وجب نصب الاسم بعدها في باب الاشتغال، نحو: هل زيدا ضربته؟"[7]، ثم قال:" وما تقدم في صدر الكتاب من أن "هل" مشتركة بين الأسماء والأفعال مقيد عند غير الكسائي بما إذا لم يكن في حيزها فعل، نحو: هل زيد أخوك؟ فإنها إذا لم يكن في حيزها فعل تسلت عنه، بخلاف ما إذا كان الفعل في حيزها، فلا تدخل إلا عليه، ولم ترض بافتراق الاسم بينهما، قاله التفتازاني وغيره"[8].

وأصل "هل" أن تدخل على الجملة الفعلية نحو قوله تعالى ﴿ قَالَ هَلْ عَلِمْتُمْ مَا فَعَلْتُمْ بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ﴾[9]، وقوله تعالى ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾[10] قال سيبويه: "واعلم أنه إذا اجتمع بعد حروف الاستفهام نحو "هل" و"كيف" و"مَنْ" اسم وفعل كان الفعل بأنْ يلِيَ حرفَ الاستفهام أولى؛ لأنها عندهم في الأصل من الحروف التي يذكر بعدها الفعل"[11].

ومثال دخولها على الجملة الاسمية قوله تعالى ﴿هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾[12]، وقوله تعالى ﴿وَقِيلَ لِلنَّاسِ هَلْ أَنْتُمْ مُجْتَمِعُونَ﴾[13] وتدخل على متعلق الجملة لفظا نحو قوله تعالى ﴿هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ﴾[14]، وقوله تعالى ﴿هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَفْعَلُ مِنْ ذَلِكُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾[15]، وتدخل على الجملة الاسمية التي جزؤها الثاني فعلية، أو مفصولا بينها وبين الفعل باسم، أو على فعل مقدر مفسر بظاهر

---

(1) الإنسان الآية 1.
(2) همع الهوامع395/4.
(3) اللمحة في شرح الملحة 896/2، الهامش 3.
(4) ينظر: همع الهوامع392/4.
(5) الكليات 1534.
(6) النساء الآية 127.
(7) شرح التصريح على التوضيح 37/1. وينظر: أوضح المسالك26/1، الجنى الداني 343.
(8) شرح التصريح على التوضيح 443/1.
(9) يوسف الآية 89.
(10) الرعد الآية 17.
(11) الكتاب 115/3.
(12) الأنبياء الآية 3.
(13) الشعراء الآية 38.
(14) الروم الآية 27.
(15) الروم الآية 39.

على قبح، قال الرضي: "وأما الاسمية التي جزؤها الثاني فعلية فلا تدخل عليها إلا على قبح، نحو: هل زيد خرج ؟؛ لأنها إذا لم تجد فعلا، تسلت عنه، فإن كان أحد جزأي الجملة التي تدخلها فعلا تذكرت الصحبة القديمة، فلا ترضى إلا بأن تعانقه فيجب أن توليه إياها، وكذا يقبح دخولها على فعلية مع الفصل بينها وبين الفعل باسم، نحو: هل زيدا ضربت، وعلى فعلية مقدر فعلها مفسرا بفعل ظاهر نحو: هل زيدا ضربته"[1] .

فإذا كانت "هل" للاستفهام فلا يجوز إعمال ما قبلها فيما بعدها للفصل بين العامل والمعمول بما تجب له الصدارة قال الوراق: "فمن ذلك "هل" أصلها الاستفهام، ولا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، لو قلت: زيدا هل ضربت، لم يجز"[2]، وقال سيبويه: "ولا يجوز أن تقول: زيداً هل رأيت، إلا أن ترد معنى الهاء مع ضعفه فترفع؛ لأنك قد فصلت بين المبتدأ وبين الفعل، فصار الاسم مبتدأ والفعل بعد حرف الاستفهام، ولو حسن هذا أو جاز لقلت: قد علمت زيد كم ضرب، ولقلت: أرأيت زيد كم مرة ضرب، على الفعل الآخر، فكما لا تجد بُدًّا من إعمال الفعل الأول، كذلك لا تجد بداً من إعمال الابتداء؛ لأنك إنما تجيء بالاستفهام بعدما تفرغ من الابتداء، ولو أرادوا الإعمال لما ابتدأوا بالاسم، ألا ترى أنك تقول: زيد هذا أعمرو ضربه أم بشر، ولا تقول: عمراً أضربت. فكما لا يجوز هذا لا يجوز ذلك، فحرف الاستفهام لا يفصل به بين العامل والمعمول، ثم يكون على حاله إذا جاءت الألف أولاً، وإنما يدخل على الخبر"[3].

وإذا ركبت مع "لا" تغير معناها إلى التحضيض ولم يعد فيها معنى الاستفهام، ولذا جاز عند ذاك أن يعمل ما بعدها فيما قبلها نحو: زيدا هلا ضربت، قال الأنباري: "ويمكن أن يقال على هذا أيضا: أن "هلا" ذهب منها معنى الاستفهام فجاز أن يتغير حكمها"[4].

المبحث الثالث: من أدوات الاستفهام الاسمية

حلت بعض الأسماء محل الحرف في الاستفهام وأدت مؤداها؛ فالاستفهام معنى عام، والمعاني العامة جعلت لها العرب حروفا للاختصار والإيجاز لكثرة استعمالها في الكلام، والأسماء في مثل هذا دخيلة على الحروف، فالاختصار يتطلب أن يكون على حرف أو حرفين، والأسماء في أصل مبناها أن تكون على ثلاثة أو أكثر، ولذا فإن الأسماء الدخيلة على الحرف مبنية بناء الحروف، ولقد اقتصرت من الأسماء المستعملة في الاستفهام على اسمين هما "أيّ" و "كم".

1- "أي"

أيُّ: اسم استفهام على معنى تقرير وبيان أحد ما أضيفت إليه وهي بعضه، قال المبرد: "اعلم أن "أيًّا" تقع على شيء هي بعضه، لا تكون إلا على ذلك في الاستفهام وذلك قولك: أيُّ إخوتك زيدٌ؟"[5]، وقال ابن عاشور: "و"أيُّ" اسم استفهام يطلب به بيان أحد المشتركات فيما أضيف إليه هذا الاستفهام"[6]، وتختلف أسماء الاستفهام عن حروفه في الإعراب، فالحروف لا محل لها، فلا يكون مرفوعا ولا منصوبا ولا مجرورا، ولا يعمل فيها ما قبلها ولا ما بعدها لخلوها من المحل، ولكنها مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها، وما قبلها فيما هو في حيزها، وأما الأسماء فلها محل من الإعراب وهي على ثلاثة أوجه:

---

(1) شرح الرضي على الكافية459/1 .
(2) علل النحو 192.
(3) الكتاب128/1.
(4) أسرار العربية 329. وينظر: علل النحو 192.
(5) المقتضب 294/2.
(6) التحرير والتنوير166/7. وينظر: علل النحو 192.

1- أن تكون في موضع الابتداء ولا عمل لما قبلها فيها ولو كانت متوسطة لجملة كبرى، وهي في صدر جملة صغرى قال الرضي: ""أيُّ" معرب، مع أن فيه إما: معنى الشرط، أو الاستفهام، أو هو موصول، للزومه الإضافة المرجحة لجانب الاسمية المقتضية للإعراب"[1]، ومع ما فيها من معنى الاستفهام فهي تعرب بحسب العوامل قال الخضري: "خرج المسؤول بها ابتداء فلا يحكى فيها شيء؛ بل تكون بحسب العوامل، ومفردة مذكرة لا غير"[2]، فترفع بالابتداء نحو قول الشاعر:

..... وَأَيُّ غَرِيمٍ لِلتَّقَاضِي غَرِيمُهَا[3]

قال ابن هشام: "ورفع "أيّ" الثانية مبتدأ وما بعدها الخبر"[4]، ونحو قوله تعالى ﴿ فِي أَيِّ

صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾[5] قال الصبان: "و"أيُّ" المحكي بها استفهامية، وهي معربة، لكن اختلف في حركتها، والحروف اللاحقة لها، فقيل: إعراب، فـ"أيُّ" بالرفع مبتدأ خبره محذوف مؤخر عنها؛ لأن الاستفهام له الصدر"[6]، أو مجرورة كقول الكميت:

بِأَيِّ كِـــــــــتَابٍ أمْ بِأَيَّةِ سُنَّـــــــةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَاراً عَلَيَّ وتَحْسِبُ[7]

2- أن يعمل فيها ما بعدها متأخرا في اللفظ وجوبا فتنصب به إما مفعولا به نحو قوله تعالى ﴿ فَأَيَّ ءَايَتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ﴾[8]، قال أبو حيان: "منصوب بتنكرون"[9]، وقدمت "أيّ" وجوبا لما فيها من الاستفهام" وقول الشاعر:

سَتَعْلَمُ لَيْلَى أَيَّ دِينٍ تَدَايَنَتْ ..... [10]

قال ابن هشام: "والصواب فيه نصب "أيّ" الأُولى على حد انتصابها في ﴿أَيَّ مُنْقَلَبٍ﴾[11] إلا أنها مفعول به لا مفعول مطلق"[12]، وقال: "أيّ الأُولى واجبة النصب بما بعدها كما في الآية إلا أنها هنا مفعول به كقولك: تداينت مالاً، لا مفعول مطلق؛ لأنها لم تضف لمصدر"[13]، أو على المصدرية كما في قوله تعالى ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾[14]، قال النسفي: "و"أيّ" منصوب بـ "ينقلبون" على المصدر لا بـ"يعلم"؛ لأن أسماء الاستفهام لا يعمل فيها ما قبلها أي: ينقلبون أيَّ انقلاب"[15]، كما أعربها العكبري- وتبعه الشوكاني- صفة لمصدر محذوف قال: "هو صفة لمصدر محذوف والعامل "ينقلبون"

---

(1) شرح الرضي على الكافية253/2.
(2) حاشية الخضري على ابن عقيل143/2.
(3) عجز بيت من البحر الطويل تمامه
سَتَعْلَمُ لَيْلَى أَيَّ دَيْنٍ تَدَايَنَتْ .....
نسبه سعيد الأفغاني لأبي ذؤيب الهذلي في الموجز في قواعد اللغة 402، ولم أعثر عليه فيما تيسر لي، وغير منسوب في: المغني 418/2.
(4) مغني اللبيب418/2.
(5) الانفطار الآية 8.
(6) حاشية الصبان على الأشموني1531/4.
(7) البيت من البحر الطويل في ديوان الكميت 526.
(8) غافر الآية 80.
(9) البحر المحيط276/9.
(10) سبق تخريجه في الصفحة السابقة.
(11) الشعراء الآية 227.
(12) مغني اللبيب 418/2.
(13) المصدر نفسه 515/2.
(14) الشعراء الآية 227.
(15) تفسير النسفي201/2.

أيْ: ينقلبون انقلاباً أيَّ منقلب، ولا يعمل فيه "يعلم"؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله"[1]، ورده بعض النحاة قال أبو حيان: "وهذا تخليط، لأن "أيًّا"، إذا وصف بها لم تكن استفهاما، بل "أيّ" الموصوف بها قسم لـ"أيّ" المستفهم بها، لا قسم برأسه"[2]، كما رده السمين الحلبي فقال: "وهذا الذي قاله مردود: بأن "أيًّا" الواقعة صفة لا تكون استفهامية، وكذلك الاستفهامية لا تكون صفة لشيء، بل هما قسمان، كل منهما قسم برأسه"[3]، وقال الصبان على تقدير الأشموني "منقلبا أيّ منقلبٍ: "يوهم أن "أيًّا" صفة محذوف، وهو ينافي ما أسلفه من كونها استفهامية؛ لأن الاستفهامية لا تكون صفة، كما أن الصفة لا تكون استفهامية كما نص عليه الشمني"[4]، وجعلها القرطبي بمعنى المصدر قال: "و"أيّ" منصوب بـ"ينقلبون" وهو بمعنى المصدر"[5].

3- ألاّ يعمل فيها ما قبلها ومانعة لعمل ما قبلها فيما بعدها لأجل الاستفهام الذي له الصدارة فهي في محل الابتداء، قال الجوهري: "قال الفراء: "أيّ" يعمل فيه ما بعده ولا يعمل فيه ما قبله"[6]، كما قال الرازي في قوله تعالى ﴿ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً﴾[7]: "ارتفعت "أيُّ" بالابتداء، ولا يعمل فيها ما قبلها؛ لأنها على أصل الاستفهام، فإنك إذا قلت: لا أعلم أيَّكم أفضل، كان المعنى: لا أعلم أزيد أفضل أم عمرو؟، واعلم أن ما لا يعمل فيما بعد الألف فكذلك لا يعمل في "أيّ"؛ لأن المعنى واحد"[8]، وفي قوله تعالى ﴿آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا﴾[9] "أيُّ" وما دخلت عليه مفعول "تدرون" "ودرى" لا تنصب مفعولا واحدا؛ بل تنصب مفعولين، ولكن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، فعلقت "درى" عن العمل قال السمين الحلبي: "والجملة من هذا المبتدأ وخبرِه في محلِّ نصب بـ"تدرون"؛ لأنها من أفعال القلوب، فعلقها اسم الاستفهام عن أن تعمل في لفظه؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبلَه في غير الاستثبات"[10]، فسدت جملة الاستفهام عن مفعولي "درى"، وفي قوله تعالى ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَداً﴾[11] جاء "أيّ" بعد الفعل "نعلم" الذي ينصب مفعولين، وهي مضافة إلى "الحزبين، واختلف في جملة "أحصى" على أوجه فإما أن تكون: فعلاً ماضيًا، أو تفضيلاً، أو مبالغةً، قال الرازي: ""أيّ" رفع بالابتداء، "وأحصى" خبره، وهذه الجملة بمجموعها متعلق العلم، فلهذا السبب لم يظهر عمل قوله "لِنَعْلَمَ" في لفظة "أَيُّ" بل بقيت على ارتفاعها"[12]، وفي قوله تعالى ﴿ فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ﴾[13] جعل الظرف "في" ومجروره معمولا لـ"ركبك" متأخرا عنه، قال الكلبيّ: "المجرور يتعلق بـ"ركبك" و"ما" زائدة، والمعنى: ركبك في أيّ صورة شاء من الحسن والقبح والطول والقصر والذكورة والأنوثة وغير ذلك"[14]، وقال السمين الحلبي: "وهو معترض: بأن في "أي" معنى الاستفهام، فلها صدر الكلام فكيف يعمل فيها ما تقدمها؟، وكأن الزمخشري استشعر هذا فقال: ويكون في "أيّ" معنى التعجب، أي: فعدلك في أي صورة عجيبة. اهـ، وهذا لا يحسن أن يكون مجوزا لتقدم العامل على اسم الاستفهام، وإن دخله معنى التعجب، ألا ترى أن "كيف" و"أنّى" وإن دخلهما معنى

(1) إملاء ما من به الرحمن170/2. وينظر فتح القدير 121/4.
(2) البحر المحيط 202/8.
(3) الدر المصون293/5. وينظر: اللباب في علوم الكتاب100/15.
(4) حاشية الصبان على الأشموني 502/2.
(5) الجامع لأحكام القرآن154/13.
(6) الصحاح "أيا" 2276/5.
(7) الملك الآية 7.
(8) مفاتيح الغيب56/30.
(9) النساء الآية 11.
(10) الدر المصون322/2. إعراب القرآن وبيانه للدروبش627/1.
(11) الكهف الآية 12.
(12) مفاتيح الغيب85/21. وينظر: التحرير والتنوير 270/15، إعراب القرآن وبيانه للدروبش448/4.
(13) الانفطار الآية 8.
(14) التسهيل لعلوم التنزيل 773. وينظر: الجواهر الحسان للثعالبي560/5، إعراب القرآن وبيانه للدروبش243/8.

التعجب لا يتقدم عاملهما عليهما"[1]، وقال الشهاب الخفاجي: "واعترض عليه بأن "أيّ" اسم استفهام له الصدر فكيف يعمل فيه ما قبله، وكونه فيه معنى التعجب أيْ: صورة عجيبة كما في الكشاف"[2].

2- كم"كم" اسم استفهام يكنى بها عن العدد، تُميَّز بمفرد منصوب، ولها الصدارة شأنها شأن كلمات الاستفهام إلا إن سبقت بحرف جر نحو: بِكَم درهم اشتريت القلم؟ وهي مبنية على السكون دائما، ويكون لها محل من الإعراب حسب موقعها في الكلام، وتكون خبرية بمعنى "كثير" نحو قوله تعالى ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنَ الْقُرُونِ مِن بَعْدِ نُوحٍ﴾[3] وقوله تعالى ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الْأَرْضِ كَمْ أَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ﴾[4] قال سيبويه: "اعلم أن لـ"كَم" موضعين: فأحدهما الاستفهام، وهو الحرف المستفهَم به، بمنزلة "كيف" و"أين"، والموضع الآخر: الخبر، ومعناها معنى "ربّ""[5]، وتحتمل الاستفهام والخبر كقوله تعالى ﴿سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ﴾[6] قال النسفي: "وكم استفهامية أو خبرية"[7]، ونحو قول الشاعر: "

كَمْ عَمَّةٍ لَّكَ يَا جَرِير وَخَالَةٍ فَدْعَاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي[8]

قال البغدادي في شرح البيت: "وجوز في النصب أن تكون "كم" استفهامية وخبرية، وهو مذهب أبي الحسن الربعي، فإن السيرافي قال: "كم" حينئذ استفهامية، وتبعه الزجاجي، وقال أبو علي: لا معنى هنا للاستفهام، ولكن شبه بالاستفهامية فنصب بها كما تشبه الاستفهامية بالخبرية فيجر بها"[9].

وتصدر "كم" الاستفهامية ظاهر، وأما الخبرية فمحمولة عليها، قال السمين الحلبي: "وإنما كان لها صدر الكلام لوجهين أحدهما: مضارعتُها لـ"كم" الاستفهامية، والثاني: أنها نقيضة "رب"؛ لأنـــها للتكثيـــر و"رب" للتقليـــل، فحمل النقيـــض على نقيضـه كما يحملون

النظير على نظيره"[10].

وتعربان حسب موقعهما من الجملة؛ لأنهما اسمان، قال سيبويه: "وهي تكون في الموضعين اسما فاعلا ومفعولا وظرفا، ويبنى عليها"[11]، وقال ابن الحاجب: "وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا، فكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه كان منصوبا معمولا له على حسبه، وكل ما قبله حرف جر أو مضاف فمجرور، وإلا فمرفوع مبتدأ إن لم يكن ظرفا، وخبرا إن كان ظرفا""[12] ، وما بعد "كم" الاستفهامية منصوب على التمييز؛ لأنها بمثابة عدد منون، وهي كناية عنه، ومميز الخبرية مجرور بالإضافة، قال ابن الصايغ: "الاستفهامية بمنزلة عدد منون، نحو: عشرين درهما، والخبرية بمنزلة عدد مضاف، ويدل على ذلك انتصاب مميز الاستفهامية، وانجرار مميز الخبرية"[13]، ولكنهم اختلفوا في مجرور "كم" الاستفهامية فجمهور النحاة أنه بـ"مِنْ" مضمرة، والزجاج بالإضافة، قال ابن هشام: "فالنصب على

---

(1) الدر المصون489/6. وينظر: الكشاف 716/4 إعراب القرآن وبيانه للدروبش243/8.

(2) عناية القاضي وكفاية الراضي "حاشية الشهاب على البيضاوي435/9. وينظر: الكشاف716/4، إعراب القرآن وبيانه للدروبش243/8.

(3) الإسراء الآية 17.

(4) الشعراء الآية 6.

(5) الكتاب 156/2.

(6) البقرة الآية 209.

(7) تفسير النسفي105/1.

(8) البيت من البحر الكامل للفرزدق في ديوانه 361/1.

(9) خزانة الأدب126/3.

(10) الدر المصون232/3.

(11) الكتاب 156/2.

(12) شرح الرضي على الكافية158/3.

(13) اللمحة في شرح الملحة290/1.

الأصل، والجر بـ"مِنْ" مضمرة لا بالإضافة خلافا للزجاج"[1]، وقال الرضي: "وأما مميز "كم" الاستفهامية فلم أعثر عليه مجرورا بـ"مِنْ" في نظم ولا نثر، ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو، ولا أدري ما صحته"[2].

وإذا كانت "كم" من أسماء الاستفهام، والاستفهام له الصدارة فلا يصح أن يعمل ما قبلها فيما بعدها، وكذلك العكس لأحقية الصدارة فلا يتقدمها شيء من متعلقات جملتها إلا حرف الجر والمضاف[3] قال ابن جني: "واعلم أن "كم" لها صدر الكلام فلا يعمل فيها ما قبلها"[4]، ويقدم عامل الاستفهامية شذوذا وعامل الخبرية لُغةً، قال الصبان: "وأما الاستفهامية فقال الفارضيّ: أعمل بعض العرب في الاستفهام ما قبله شذوذا كقولهم: ضربَ مَنْ مِنَّا؟ وقولهم: كان ماذا؟ اهـ، ولم ينقل سماع ذلك شذوذا في خصوص "كم" فقول شيخنا بعد نقل كلام الفارضيّ تلخص أن تقدم العامل على "كم" الاستفهامية شاذ، وعلى "كم" الخبرية لغة غير مسلم في جانب الاستفهامية إلا بإثبات السماع في خصوصها فتدبر"[5]، وقال المرادي: "وحكى الأخفش أن بعض العرب يقدم العامل على "كم" الخبرية، فتقول على هذا: ملكت كم غلام، فقيل: هي من القلة بحيث لا يقاس عليها، والصحيح أنه يجوز القياس عليها، وأنها لغة"[6]، وأعرب الفراء "كم" في قوله تعالى ﴿أَلَمْ يَرَوْاْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِّنَ القرون أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لاَ يَرْجِعُونَ﴾[7] منصوبة إما بالفعل قبلها "يروا" أو بـ"أهلكنا" وردّ النحاس الوجه الأولَ كما نقل القرطبي قال: "قال النحاس: القول الأول محال؛ لأن "كم" لا يعمل فيها ما قبلها؛ لأنها استفهام، ومحال أن يدخل الاستفهام في خبر ما قبله"[8]، ولعل هذا الرد في غير المعاني فقد قال فيه :"و"كم" نصب بـ"أهلكنا" والمعنى: ألم يعلموا كم أهلكنا قبلهم من القرون؟"[9]، فلم يتعرض لرد الرأي الأول الذي نقله عنه القرطبي، وقال أبو حيان في إعرابها: "وهذا ليس على إطلاقه؛ لأن العامل إذا كان حرف جر أو اسماً مضافاً جاز أن يعمل فيها"[10]، وقال العكبري في قوله تعالى ﴿سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ﴾[11]: "الجملة في موضع نصب؛ لأنها المفعول الثاني لـ"سل"، ولا تعمل "سل" في "كم"؛ لأنها استفهام"[12].

الخاتمة

(1) شرح شذور الذهب491. وينظر: شرح التصريح على التوضيح 474/2، توضيح المقاصد والمسالك1336/3.
(2) شرح الرضي على الكافية157/3.
(3) ينظر: جامع الدروس العربية 120/3.
(4) اللمع 148.
(5) حاشية الصبان على الأشموني 1525/4.
(6) توضيح المقاصد والمسالك1341/3. وينظر: البحر المحيط 62/9.
(7) يس الآية 30.
(8) الجامع لأحكام القرآن24/15.
(9) معاني القرآن الكريم للنحاس 490/5.
(10) البحر المحيط 62/9.
(11) البقرة الآية 209.
(12) التبيان في إعراب القرآن 170/1.

بعد هذا العرض السريع في بعض أدوات الاستفهام الحرفية والاسمية يمكن أن نوجز نتائج البحث في الآتي:

1- الاستفهام معنى من المعاني العامة يُؤدى بالحروف والأسماء.

2- أدوات الاستفهام تدخل على كلا الجملتين الاسمية والفعلية وإن كان الأكثر دخولها على الجملة الفعلية.

3- الاستفهام له صدر الكلام ولذا فإن أدواته لها صدر الجملة.

4- تصدر الاستفهام مانع لعمل ما قبله فيما بعده.

هذا ما وفقني الله إليه فهو حسبي عليه توكلت وإليه أنيب وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .

فهرس المصادر

القرآن الكريم رواية قالون عن نافع المدني، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية.

- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تح: محمد بهجت البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، 1377هـ،1957م.

- إعراب القرآن للنحاس، تح: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت1409هـ- 1988م

- إعراب القرآن وبيانه لمحيي الدين الدرويش ، دار ابن كثير. دار اليمامة. دمشق- بيروت، الطبعة الثامنة 1422ه- 2001م

- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، لأبي البقاء العكبري، تح: إبراهيم عطوه عوض، المكتبة العلمية، لاهور، باكستان.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، تح: هادي حسن حمودي، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية 1414ه- 1994م.

- البحر المحيط لأبي حيان، مكتبة الإيمان، بريدة، السعودية.

- البحر المديد لابن عجيبة، دار الكتب العلمية ، بيروت الطبعة الثانية1423ه- 2002م.

- التبيان في إعراب القرآن للعكبري، تح: علي محمد البجاوي، دار الشام للتراث، بيروت.

- التحرير والتنوير لابن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس.

- التسهيل لعلوم التنزيل للكلبي، الدار العربية للكتاب.

- تفسير النسفي، دار إحياء الكتب العربية.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى 1422ه- 2001م.

- جامع الدروس العربية للغلاييني، مراجعة : عبد المنعم خفاجة، المكتبى العصرية صيدا، بيروت، الطبعة الثلاثون 1414ه – 1994م.

- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، دار الشام للتراث، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية.

- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تح: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، 1413ه – 1992م.

- الجواهر الحسان في تفسير القرآن للثعالبي، تح: علي محمد معوض وآخرين، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، الطبعة الأولى 1418ه – 1997م.

- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، دار الفكر للطباعة والنشر.

- حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى 1419ه- 1999م.

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، دار صادر، بيروت.

- الخلاصة في علوم البلاغة لعلي بن نايف الشحود.

- الدر المصون للسمين الحلبي، تح: علي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1414ه – 1993م .

- ديوان أبي الطيب المتنبي، تح: عبد الوهاب عزام، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس الطبعة الأولى 1991م.

- ديوان الكميت بن زيد الأسدي، تح: محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى 2000م.

- ديوان الفرزدق، دار صادر.

- روح المعاني للألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- شرح التصريح على التوضيح للأزهري، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421ه – 2000م.

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري، تح: حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى 1988م .

- شرح الرضي على الكافية لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس 1398هـ 1978م.

- الصحاح للجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ،بيروت، الطبعة الرابعة 1417ه- 1987م.

- علل النحو لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق، مكتبة الرشد، الرياض ، السعودية الطبعة الأولى 1420 هـ - 1999 م.

- عناية القاضي وكفاية الراضي "حاشية الشهاب على البيضاوي"، تح: عبد الرزاق المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى1417ه – 1997م.

- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير للشوكاني، دار الفكر، بيروت.

- كتاب التعريفات للجرجاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى1426-2005م.

- كتاب سيبويه لأبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر . تح. عبد السلام محمد هارون . دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى .

- الكشاف للزمخشري، تح: مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي.

- الكليات لأبي البقاء الكفوي، تح: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية 1419هـ - 1998م.

- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري، تح: عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر ، بيروت، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى 1416ه- 1990م.

- اللباب في علوم الكتاب لابن عادل، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان 1419 هـ -1998م.

- اللمحة في شرح الملحة لمحمد بن الحسن الصايغ، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى 1424هـ/2004م.

- اللمع في العربية لابن جني، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية ، الكويت 1972.

- معاني القرآن الكريم للنحاس، تح: محمد علي الصابوني، الطبعة الأولى 1410ه -1989م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الشام للتراث.

- مفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي، دار الفكر، بيروت 1401هـ - 1981م.

- مفتاح العلوم للسكاكي، تح: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة 1407ه - 1987م.

- المقتضب للمبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

- الموجز في قواعد اللغة العربية لسعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1424هـ - 2003م.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام جلال الدين السيوطي، تح: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة بيروت ط. 2، 1987. دار البحوث العلمية للنشر والتوزيع الكويت 1977م .